

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وطلب مني، وفقاً لقرارات سابقة، أن أقدم تقريراً عن تنفيذ الولاية كل ٩٠ يوماً. وهو يغطي التطورات السياسية والأمنية في الفترة ما بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، والوضع الإنساني وحقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. كما يقدم التقرير توصيات بشأن تحديد ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الأطراف من جنوب السودان تقدماً متواضعاً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. والتزم بوقف إطلاق النار الدائم في معظم أنحاء البلد واستمرت عملية بناء الثقة بين الأطراف. وشارك القادة العسكريون في جهود التقارب المحلية، في حين أقامت السلطات والمجتمعات المحلية احتفالات بالسلام في عدة مواقع. ولكن أنشطة تنفيذ الاتفاق المنشط استمرت تركز على القضايا الإجرائية فقط، كما فاتت المواعيد المحددة في الجداول الزمنية للوفاء بالمعايير السياسية والأمنية الخاصة بما قبل الفترة الانتقالية.

تنفيذ الاتفاق المنشط

٣ - دخلت الفترة السابقة للانتقال شهرها الخامس، ولم يبق سوى ثلاثة أشهر على بداية الفترة الانتقالية وفقاً للاتفاق المنشط. وقد عاد عدد من زعماء المعارضة إلى جوبا أو إنهم كثيراً ما يقومون بزيارتها، ومنهم نائب رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض هنري أدوار، ورئيسة لجنة الأمن المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أنجيلينا تيني، وزعيمة "المحتجزين السابقين" بالحركة الشعبية لتحرير السودان ربيكا نياندنغ دي مابور رئيسة تحالف المعارضة في جنوب السودان، ورئيس الحركة الديمقراطية الوطنية، لام أكول أجاوين، وغابرييل تشانغسون تشانغ،



الأمين العام السابق لمجلس جيبينغ للشيوخ، وأوزتاس لويس أني مادوت وغيرهم من المسؤولين في المعارضة. ولتسهيل عودة قادة المعارضة، رتبت اللجنة الوطنية للفترة قبل الانتقالية شؤون الأمن والإقامة لممثلي المعارضة العائدين.

٤ - وشارك قادة المعارضة في اجتماعات الأجهزة التنفيذية لاتفاق السلام إضافة إلى ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحاكمة والجماعات السياسية الأخرى. وفي مناسبات عامة أقيمت احتفالا بعودة السلام، أدلى رئيس جنوب السودان سلفاكير وأعضاء في الحكومة والعديد من زعماء المعارضة بتصريحات أعربوا فيها عن التزامهم بتنفيذ الاتفاق المنشط.

٥ - وركزت المداولات في هيئات التنفيذ على إجراءات الاجتماعات وشؤون الميزانية وتخطيط العمل ولم تحرز غير تقدم طفيف في المسائل الموضوعية. ولم تثمر المناقشات المتعلقة بدمج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي بسبب الخلافات حول تبني نظام حكم لامركزي أو نظام يفوض السلطات. وبعد القرار الذي أصدرته اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها لإعادة التقييم والرصد، بناء على طلب من الأطراف بأن ينص الحكم المعني على أن يحكم البلد على أساس "نظام ديمقراطي لامركزي" وأن يفرض على الحكومة الانتقالية واجب "نقل المزيد من الصلاحيات والموارد إلى الولايات وخفضها أشكال الحكم وفق ما يتفق عليه الطرفان"، قدم رئيس لجنة التعديل الدستوري الوطني في ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى وزير العدل مشروع قانون تعديل دستوري يتضمن هذا الحكم. وفي ١٤ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون وأوصى بإحالة إلى الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، لكن المعارضة أعربت عن تحفظات كبيرة فيما يتعلق بهذه الإجراءات.

٦ - وعقدت لجنة الحدود الفنية المكونة من أعضاء معينين من قبل البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والترويكما وبدعم من خبير دولي عينته الأمم المتحدة أول اجتماع لها في جوبا في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وهذه اللجنة مكلفة بأن تحدد، في غضون ٦٠ يوماً، المناطق القبلية في جنوب السودان كما كانت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وأن تقدم تقريراً إلى عملية الوساطة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واتصلت اللجنة بأصحاب المصلحة لمعرفة وجهات نظرهم وتلقت أيضاً تقارير من ممثلي مختلف المجتمعات. ولم يجر تشكيل لجنة الحدود المستقلة حتى الآن.

٧ - وحققت المحادثات بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن تقدماً محدوداً ركز على تدابير التجميع والاستمرار قصيرة الأجل. ووافق مجلس الدفاع المشترك على إنشاء جمعية تجريبية وموقع تدريب بالقرب من كاجو كاجي، بولاية وسط الاستوائية، ليصبح المجموع ٣ ٠٠٠ جندي (١ ٠٠٠ جندي من كل من قوات الدفاع الشعبية في جنوب السودان، والمعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان). وفي ٣ شباط/فبراير، وافق مجلس الدفاع المشترك على إنشاء ٢٥ موقعاً للتجميع. وسيتم إنشاء المواقع المتبقية في المرحلة الثانية لما مجموعه ٤٠ موقعاً. ولم يؤكد الجدول الزمني والتفاصيل الأخرى للتجربة. كما قرر المجلس القيام بسلسلة من الزيارات الإعلامية إلى ياي، وأكوبو، وبيرو، وواو، وبور وراجا. ولا يزال يتعين وضع خطط لإنشاء جيش حربي ووطني موحد وإجراء إصلاحات شاملة في قطاعي الأمن والدفاع.

٨ - وعقدت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار وترتيبات الأمن الانتقالية اجتماعات منتظمة لمناقشة التزام الأطراف بوقف إطلاق النار الدائم وترتيبات الأمن الانتقالية. واتفق الطرفان على

تعزيز الزيارات المحلية لبناء الثقة على مستوى القائد الميداني. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي انتهاك خطير للاتفاق المنشط، اعتدى مسؤولون من الحكومة على أعضاء فريق الآلية في لوري، بوسط الاستوائية، واحتجزوهم وأساءوا إليهم. وقد أدان الشركاء الإقليميون والدوليون هذا الاعتداء بشكل واسع وفتحت الحكومة تحقيقاً في الحادث.

٩ - ولا تزال اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها لإعادة التقييم والرصد بدون رئيس دائم وتواصل عملها تحت قيادة الرئيس المؤقت ونائب الرئيس أوجوستينو نجوروج. وعقدت اللجنة جلساتها العامة الثانية والثالثة في جوبا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر و ٢٣ كانون الثاني/يناير على التوالي، وناقشت التقدم العام، وحثت الأطراف على التعجيل بتنفيذ مهام ما قبل الفترة الانتقالية. وفي ١٩ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها جلسة عامة استثنائية لمناقشة ترتيبات التمويل والأمن، فضلاً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتجميع المخيمات، والتدريب وتوحيد القوات وخطط إعادة تشكيل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان.

١٠ - وأدى التقارب بين الحكومة والمعارضة على المستوى دون الوطني في بعض المواقع إلى زيادة الثقة بين المجتمعات. ووقعت قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان والمعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان المؤيدة لمشار في أعالي النيل وغرب بحر الغزال اتفاقات لزيادة التعاون. وعقدت الأطراف اجتماعات لبناء الثقة في ولايات واو وغبودوي وأكوبو ونهر ياي وتوريت وجنوبي ليتش وبييه وفانغاك؛ وأقيمت احتفالات مشتركة بالسلام بما في ذلك في بانتيو وملكال؛ وجرى تبادل للزيارات على جميع المستويات. وقد أدى هذا إلى تحسن الأنشطة التجارية من خلال زيادة توافر السلع في الأسواق المحلية وزيادة تنقل المدنيين بين مواقع الحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمدن المجاورة، وبين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، مما يسر إعادة فتح الطرق أمام الشاحنات التجارية، بما في ذلك الطرق التي تصل بين واو وتامبورا ويامبيو.

١١ - وواصل المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التواصل مع غير الموقعين على الاتفاق المنشط. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، التقى مع بول مالونغ، وأعضاء آخرين في الجبهة المتحدة/جيش جنوب السودان في نيروبي. وأصدرت الجبهة بياناً شارك في توقيعه المبعوث الخاص أكد من جديد الالتزامات بحل سلمي للنزاع وطلب من الأطراف في الاتفاق السماح للجبهة/الجيش بالمشاركة في عملية السلام. كما التقى المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع توماس سيريلو، زعيم جبهة الإنقاذ الوطنية وأعضاء آخرين في التحالف الديمقراطي الوطني لجنوب السودان الذين أعربوا أيضاً عن التزامهم باتفاق وقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبينما واصلت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية محاولات إشراك توماس سيريلو، أعلن ممثلو الحكومة علناً في عدة مناسبات أنه هو وقواته ضالعون في أنشطة إرهابية. كما التقى المبعوث الخاص للهيئة مع تحالف المعارضة في جنوب السودان لمعالجة نزاع داخلي حول قيادة الحركة.

١٢ - وفي الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، زار سفراء من أعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، الجزائر وتشاد ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا، لدعم تنفيذ الاتفاق. وأصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقودين يومي ٢٠ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بياناً أعرب فيه عن دعمه لقرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية طلب إجراء استعراض لتكوين ودور قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة. ولقد تلقت البيان بموجب رسالة

مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ من مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن وأحلتها إلى مجلس الأمن في ٧ شباط/فبراير (S/2019/110).

التطورات السياسية الوطنية الأخرى

١٣ - واصلت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني التعامل مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لتشجيعها على المشاركة. وأعلنت الحركة عن تشكيل لجنة للنظر في التقارير المنبثقة عن المشاورات الشعبية ومشاركتها في الحوار الوطني بشكل أعم. ولا تزال خطط عقد مؤتمرات إقليمية للحوار الوطني في مهبها، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال مشاركة المعارضة.

١٤ - وفي الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان معتكفا حزبيا في لوبونو، جنوب جوبا، حضره الرؤساء المؤقتون في الحركة وأعضاء في مختلف الأجهزة الحزبية. وركز المعتكف على إعادة تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مكانة الحزب.

١٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، بدأ البرلمان عطلة مدتها ثلاثة أشهر للسماح لنواب البرلمان بزيارة دوائهم الانتخابية لنشر الاتفاق المنشط والتشاور بشأن تنفيذه.

التطورات الاقتصادية

١٦ - بعد التوقيع على الاتفاق، دلت مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية على وجود درجة من الاستقرار. وفي السوق الموازية، كان الجنيه السوداني الجنوبي مستقرًا نسبيًا بسعر ٢٦٠ جنيهاً تقريبا مقابل دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدر المكتب الوطني للإحصاء معدل التضخم السنوي بنسبة ٣٣ في المائة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يكن لإلغاء دعم الوقود أي تأثير سلبي على أسعار السلع والخدمات. وبقي إنتاج النفط عند حوالي ١٢٠.٠٠٠-١٣٠.٠٠٠ برميل يوميا مع احتمال أن تعمل حقول نفط الوحدة بكامل طاقتها في مرحلة ما قبل النزاع في عام ٢٠١٩. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الحكومة استراتيجية تنمية وطنية لجنوب السودان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٧ - استمر وقف إطلاق النار في معظم أنحاء البلد وتحسن الوضع الأمني العام. وقد انخفض العنف عموماً في ظل التقارب المتزايد بين السلطات الحكومية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان المؤيد لمشار على المستوى المحلي. وخلال اجتماعات مجلسها ولجنتها الفنية، اعترفت آلية الرصد والتحقق بالاستقرار العام لوقف إطلاق النار، لكنها أبلغت عن استمرار اندلاع مواجهات متقطعة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجماعات المسلحة غير الموقعة. وفي غضون ذلك، استمر العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والاختطاف، والاعتداءات، ونصب الكمائن للمدنيين، بمستويات تبعث على القلق، إلى جانب العنف القبلي والإغارة على الماشية في البحيرات، وجونقلي، وواراب.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٨ - تميزت الحالة الأمنية في الوحدة بمصادمات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، ونصب كمائن وشن رجال مسلحون اعتداءات على المدنيين وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وتم تسجيل المزيد من الادعاءات بارتكاب أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع حول بانتيو. وورد أن قتالا اندلع في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر بين عناصر متحالفة مع تابان دنغ من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وكان يستهدف المعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيل في مقاطعة غويت، مما أسفر عن سقوط ٢١ قتيلاً على الأقل.

١٩ - وفي أعالي النيل، ظل الوضع هادئاً نسبياً، إلا أنه ورد أن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان السابقة، والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، والجنود المتحالفين مع تابان دينغ الذين يعيشون في موقع حماية ملكال التابع للبعثة، قد التحقوا مجدداً في قوات كل منهم. وفي جونقلي، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، زُعم أن جنود قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان المتمركزين في وات قاموا بمهاجمة مدنيين في لوني ومانتيويت في مقاطعة أكوو سنتر، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ورد أن مسلحين يرتدون زيًا مجهولاً نصبوا كميناً لسيارة كانت تسير على طريق جوبا بيبور السريع، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة سبعة. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، حاول جنود من جبهة الخلاص الوطنية تجنيد أعضاء جدد في بور ساوث، لكن مفوض المقاطعة أوقف أنشطة التجنيد وألقت دائرة الأمن الوطني القبض على أربعة من المشتبه فيهم.

منطقة الاستوائية الكبرى

٢٠ - ظلت حدة التوتر مرتفعة في ولاية وسط الاستوائية ووردت تقارير عن زيادة حركة القوات ووصول تعزيزات لها ودار قتال بين القوات الحكومية والقوات المنتسبة إلى جبهة الخلاص الوطنية. وادعت الحكومة أن الجبهة أحرقت جسر قولي بالقرب من ياي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ودمرت جسر توري في ولاية نهر ياي في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وورد أن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطنية اشتبكتا في منطقة كاييرتو في مقاطعة لوبونوك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر مما أسفر عن مقتل اثنين من جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، زُعم أن الجبهة نصبت كميناً لمركبتين كانتا متجهتين من ياي إلى كايا واحتفظوا جميع الركاب، بما في ذلك أحد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، زُعم أن الجبهة دمرت جسراً آخر في كوغبو في لونغو على طريق ياي - ماريدي. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، قيل إن جبهة الخلاص الوطنية اشتبكت في قتال مع المعارضين في الجيش الشعبي لتحرير السودان المؤيدين لمشار في مقاطعة موجو، مما أدى إلى مقتل اثنين من جنود جبهة الخلاص الوطنية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، صدّت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان هجوماً زُعم أن جبهة الخلاص الوطنية شنّته على قاعدتها في جامبو على طريق ياي - موروبو. وعلاوة على ذلك، ورد أن قوات جبهة الخلاص الوطنية دمرت جزئياً جسر كيمي، على بعد حوالي ٢٧ كيلومتراً من ياي. وفي يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن وقوع قتال بين جبهة الخلاص الوطنية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مقاطعة موكايا وكذلك في مقاطعة أوتوغو مما أدى إلى نزوح مدنيين باتجاه ياي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أفيد عن وقوع قتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات جبهة الخلاص الوطنية في غوجا بالقرب من ياي.

٢١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قتلت مدنيا اشتبه في أنه مخبر يعمل لمصلحة جبهة الخلاص الوطنية في مقاطعة وندروبا، مما أفضى بالجبهة إلى شن هجوم على قاعدة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أسفر عن مقتل سبعة جنود من قوات الدفاع. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، نصبت الجبهة كمينا لسيارة تقل الأمن العام لولاية نهر ياي من بلدة ياي إلى كايا بالقرب من جامبو على طريق ياي - كايا، مما أسفر عن مقتل شخص واحد. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ورد أن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في لوكا راوند وغرب لوكا وكينبي وليمبي، على بعد حوالي ٥٠ كيلومتراً من بلدة ياي، تعرضت لهجوم شنته عليها الجبهة، ثم استعادت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في وقت لاحق السيطرة على هذه المناطق. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، زعمت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أن الجبهة قتلت ١٩ مدنياً وأصاب ثمانية آخرين بجروح في قرية تقع بين غوروم ووندوروبا. ونفت الجبهة هذه المزاعم واتهمت الحكومة بتعمد قتل المدنيين الذين تعتبرهم من أنصار الجبهة. وفي ٤ شباط/فبراير، زُعم أن الجبهة هاجمت مواقع تابعة لدائرة الأمن الوطني في مقاطعة لوبونوك.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٢ - ظل الوضع العام في منطقة غرب بحر الغزال هادئاً نسبياً رغم مظاهر الإجماع. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، في البحيرات، ورد نبأ بأن شبانا مسلحين يُشتبه في أنهم من البحيرات الشرقية اختطفوا أربعة أشخاص في مقاطعة بالويك وقتلوا مدنياً واحداً. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، ورد نبأ بأن شبانا مسلحين يُشتبه في أنهم من يورول ويست نصبوا كمينا لسيارتين تجاريتين كانتا متجهتين من يورول إلى رمبيك، مما أدى إلى إصابة ثلاثة ركاب. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، ورد نبأ بأن رجالاً مسلحين نصبوا كمينا لسيارة ركاب في مقاطعة يورول ويست، مما أسفر عن إصابة راكبين. وفي الوقت نفسه، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، في واراب، زُعم أن ١٢ صياداً قتلوا في مقاطعة أكوب على يد مسلحين من بول ساوث.

النزاع القبلي

٢٣ - استمرت أعمال العنف بين القبائل وأبلغ عن زيادة عدد الهجمات والمجمعات الانتقامية والإغارة على الماشية منذ بداية موسم الجفاف. وفي جونقلي، استمرت التوترات بين عشائر أبيي الفرعية من دينكا بور على أراضي الرعي. وفي مقاطعة جبل بوما، تم الإبلاغ عن وقوع العديد من الاشتباكات المتعلقة بالإغارة على الماشية بين قبيلتي مورلي وجي. في ١ كانون الثاني/يناير، نشب نزاع على أرض المراعي بين لانغو وبيتوننيا في باهاز في مقاطعة كيريكال الفرعية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، ورد نبأ بأن مهاجمين مسلحين يشتبه في أنهم من ولاية بوما نهبوا عدداً كبيراً من المواشي من إحدى المحطات المخصصة لاستراحة الماشية في مقاطعة دوك باجاك. وبحسب ما ورد في التقارير، هاجم شباب مورلي منطقتين تسيطر عليهما المعارضة في داشان وكولايل في بيبه في ٦ كانون الثاني/يناير. وبحسب ما ورد من أنباء، شنت قبيلة مورلي غارة في ٦ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ٤٧ شخصاً وإصابة ٤٨ شخصاً بجروح وسرقة ما يصل إلى ٢٠٠٠ رأس من الماشية في مقاطعتي أكوبو ويست ونيورول. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم يشتبه في أن قبيلة مورلي شنته على مركبة تجارية في كوليميريك بايام على طريق جالي - بور مما أسفر عن مقتل ٤٠ شخصاً وإصابة حوالي ٨٠ شخصاً آخرين بجروح.

٢٤ - واستمرت التوترات وأعمال العنف خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بين جماعات المورلي والجماعات العرقية في الدول المجاورة، بما في ذلك هجمات مورل على لو نوير في أكوبو وبييه في ٦ كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى وفاة ٣٦ شخصا من لو نوير من بينهم نساء وأطفال. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، ورد أن هجوماً شنه قبيلة مورلي في أكوبو أسفر عن مقتل ٤٧ مدنياً.

٢٥ - ووردت تقارير لم يتم التأكد من صحتها عن وقوع هجمات عبر الحدود بين دينكا ريك من وارب وبول نوير من الوحدة أسفرت عن مقتل أكثر من ١١٥ شخصا وتشريد الآلاف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير. وتقوم سلطات الدولة حالياً بتنسيق الجهود لمنع اندلاع المزيد من أعمال العنف.

٢٦ - وفي يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن دينكا باكام من البحيرات، التي هاجرت إلى تونج، أغارت على الدينكا ريك المقيمة مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص.. وتبعث ذلك أعمال عنف بين نوير هاه من جنوبي الوحدة ودينكا ريك من تونج حيث قُتل خمسة أشخاص من دينكا ريك.

٢٧ - وفي البحيرات، أدت التوترات بين دينكا باكام التي هاجرت من البحيرات الغربية إلى البحيرات الشرقية ودينكا سيك المحلية إلى نشوب نزاع عنيف. ولا يزال عدد الإصابات مجهولاً، على أن القتال أدى إلى نزوح أكثر من ألف من نساء وأطفال دنكا باكام المخيمين في بلدة ييرول.

٢٨ - وفي هذه الأثناء، في ١٦ كانون الثاني/يناير، في ولاية شرق الاستوائية، في مقاطعة بول إيست، أسفرت غارة قام بها مسلحون من التونج على ستة مخيمات عن مقتل ٢٧ مدنياً وإصابة ١٨ آخرين بجروح.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٩ - بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان في المجموع ١,٨٧ مليون من النساء والرجال والأطفال مشردين داخلياً ونزح ٢,٢٧ مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وفي كانون الأول/ديسمبر، تجدد القتال في ياي مما أسفر عن نزوح حوالي ٥٦٠ ٤ شخصاً إلى بلدة موقوو بما ترتب عن ذلك من احتياجات إنسانية عاجلة و ٥٠٠٠ شخص إلى توكوري وهم في حاجة إلى المساعدة؛ وورد أن العديد من الأشخاص فروا إلى أوغندا. وحتى هذا الوقت من عام ٢٠١٩، اعتبر ٥,٢ مليون شخص من أصل ٧,١ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة في عداد من يعانون بحدة من انعدام الأمن الغذائي.

٣٠ - وتواصل انتشار مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظل خطر انتشار الفيروس في المنطقة، بما في ذلك في جنوب السودان، مرتفعاً للغاية. وواصلت حكومة جنوب السودان ومنظمة الصحة العالمية والشركاء أنشطة التأهب والتخطيط للاستجابة، مدعومين بمخصص إقليمي قدره ١٠ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تُخصص منه ٢ مليون دولار لجنوب السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشئت في جوبا وحدة متعددة الأغراض تضم ٢٤ سريراً للمرضى المصابين بأمراض شديدة العدوى. ويجري إنشاء ثلاثة مراكز لعزل المصابين بمرض فيروس إيبولا في نيمولي ويبي ويامبيو، وجرى تحديد ستة مواقع أخرى لإنشاء مراكز للعزل. وتلقى جنوب السودان ٢ ١٦٠ جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس إيبولا لفائدة مقدمي الرعاية الصحية

العاملين في الخطوط الأمامية وبدأت عمليات التحصين في أواخر كانون الثاني/يناير في يامبوي. وتعمل حالياً في المجموع ١٩ نقطة من نقاط الفحص الحدودية، وبحلول ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ كان قد جرى فحص ١,١ مليون شخص دخلوا جنوب السودان. وما زالت سبل إيصال المساعدة الإنسانية إلى ولايتي الاستوائية محدودة بسبب استمرار انعدام الأمن، ولا سيما حول ياي، وهو يقوض أيضاً جهود التأهب. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزارة الصحة أيضاً تفشي الحمى الصفراء في مقاطعة سكوري، في محلية أنزارا، في غرب الاستوائية، مما مارس ضغطاً إضافياً على النظام الصحي الوطني الذي يفتقر إلى القدرة على فعالية إدارة المتطلبات الناجمة عن تفشٍ مختل لفيروس إيبولا. وتجتمع لجنة الطوارئ المتعلقة بفيروس إيبولا أسبوعياً لتنسيق التخطيط والتأهب على نطاق الأمم المتحدة.

٣١ - وجرى الإبلاغ عن حالات عودة على صعيد جنوب السودان. ففي لير، تواصل انخفاض عدد المشردين داخلياً في منطقة الحماية المؤقتة بسبب الهدوء النسبي في المنطقة، إذ بقي في الموقع حوالي ٤٠٠ مشرد داخلي (مقارنة بـ ١ ٤٠٠ في النصف الأول من عام ٢٠١٨). وأعيد طوعاً حوالي ٢٥٠ شخصاً إلى ديارهم في أكوبو بولاية جونقلي. وعاد حوالي ٣ ٨٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى جنوب ولاية الوحدة من البحيرات وجونقلي وجوبا وموقع الحماية في بانتيو، عقب تحسن نسبي في الحالة الأمنية في المنطقة.

٣٢ - وما زالت تحديات متعلقة بالوصول، بما في ذلك النزاع والعقبات البيروقراطية، تعوق تقديم المساعدة. واستمر العنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأصولهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٨، قُتل ١٥ من العاملين في المجال الإنساني، مما جعل المجموع يصل منذ بدء النزاع في عام ٢٠١٣ إلى ١١٢ قتيلاً على الأقل. ونُقل ٥٧٦ عاملاً على الأقل من عمال الإغاثة في عام ٢٠١٨ بسبب انعدام الأمن، مما أدى إلى تعطيل عمليات تقديم المساعدة المنقذة للحياة وخدمات الحماية للأشخاص المحتاجين لفترات طويلة؛ وبالإضافة إلى ذلك، جرى احتجاز ١١٧ عاملاً من عمال الإغاثة على الأقل في ٢١ حادثاً متفرقاً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نُصبت كمائن للعديد من القوافل الإنسانية على الطريق الرابط بين ياي وجوبا، مما أدى إلى اختطاف ٢٤ مدنياً، أحدهم موظف تابع للأمم المتحدة احتجز لمدة تسعة أيام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أُبلغ عن وقوع ٣٧ حادثاً من الحوادث المتعلقة بإيصال المساعدة الإنسانية، انطوى ٤٦ في المائة منها على أعمال عنف ضد الموظفين والأصول، بما في ذلك احتجاز ثلاثة موظفين ونقل أكثر من ٣٠ موظفاً من أولانق في ولاية أعالي النيل بسبب انعدام الأمن. واستمر في كانون الثاني/يناير تدهور الوضع الأمني في ولاية وسط الاستوائية نتيجة القتال العنيف، الذي ما زال يؤثر على حركة العاملين في المجال الإنساني وعلى التأهب لمرض فيروس إيبولا.

٣٣ - ومُنح إعفاء لمواد الإغاثة الإنسانية بموجب الأمر الرئاسي الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر لتعزيز الاتاوات والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة. غير أن الشركاء في المجال الإنساني يعانون من تأخيرات وصعوبات بسبب النزعة الذاتية التي ينطوي عليها تحديد ماهية المواد الإنسانية في نقاط الدخول الحدودية (انظر أيضاً الفقرة ٧٥ أدناه).

٣٤ - وبعد الأنباء التي وردت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ عن وقوع حالات متعددة من الاغتصاب حول بانتيو في ولاية الوحدة، شرعت السلطات المدنية والأمنية التابعة للولاية في التدخل في شؤون الشركاء العاملين في مجالات الصحة والحماية والعنف الجنساني. ويشمل ذلك تقييد حركة الموظفين وفرض شروط جديدة للحصول على الموافقة قبل تنفيذ أي أنشطة ذات صلة. ورغم إصدار ريك مشار

تعليمات في نوفمبر/تشرين الثاني لوقف العمل بالشروط السابقة المفروضة على العاملين في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، استمر التدخل في العمليات، واستمرت العقوبات البيروقراطية والمضايقات واحتجاز الموظفين. وفي ولاية غرب الاستوائية، تحسنت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على إثر رفع القيود المفروضة على الحركة في الطريق الرابط بين يامببو وطميرة.

٣٥ - وبحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، كانت الوكالات الإنسانية قد قدمت المساعدة وخدمات الحماية إلى ٥ ملايين شخص، يمثلون ٨٣ في المائة من أصل الـ ٦ ملايين شخص المستهدفين بالمساعدة في عام ٢٠١٨. ويشمل ذلك المساعدات الغذائية ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ (٤,٤ ملايين)، ومصادر المياه المحسنة (أكثر من ١,١ مليون)، وتوفير المأوى والمواد الأساسية غير الغذائية في حالات الطوارئ (حوالي ٧١٨ ٠٠٠)، والمساعدة الغذائية الطارئة (أكثر من ٣٠٠ ٧٩٨ من الأطفال والحوامل والمرضعات)، وسبل الحصول على التعليم في حالات الطوارئ (حوالي ٦٨٥ ٧٠٠ طفل). واستفاد أكثر من ٢,٢ مليون شخص من مجموعات اللوازم الصحية الطارئة المشتركة بين الوكالات وحصل حوالي ٣,٣٩ مليون شخص على خدمات الحماية.

٣٦ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، شُرع في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ التي تستلزم ١,٥ بليون دولار لمساعدة ٥,٧ مليون شخص من أصل ٧,١ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة. وقد مولت خطة ٢٠١٨ بنسبة ٦٨ في المائة، إذ تلقت ١,١٧ بليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

٣٧ - كانت التهديدات الأكثر انتشارا بالنسبة للمدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي العنف والهجمات التي تشنها العناصر المسلحة وتسفر عن أعمال قتل وجرح، وعن العنف الجنسي، والنهب وتدمير الممتلكات والابتزاز. والمناطق التي استدعت اهتماما خاصا في ما يتعلق بحماية المدنيين كانت هي ولايات الوحدة وأعلى النيل ووسط الاستوائية. وشملت العقوبات الرئيسية التي حالت دون تنفيذ البعثة ولايتها في مجال حماية المدنيين منع وصولها على يد عناصر تابعة لكل من الدولة والمعارضة، مما أعاق إلمام البعثة بالأوضاع وقدرتها على العمل للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون. وأثر أيضا انعدام إمكانية الوصول والافتقار إلى الأصول الجوية تأثيرا سلبيا على أنشطة الحماية التي تضطلع بها البعثة.

٣٨ - وفي إطار المستوى الأول، أي توفير الحماية من خلال التواصل والحوار، يسرت البعثة أنشطة بناء الثقة والطمأنينة بين القوات المسلحة التابعة للدولة وجماعات المعارضة المسلحة في جميع أنحاء البلد. ونظمت البعثة ٢٩ حلقة عمل ومنتديات وحوارات مجتمعية لتيسير إدارة المنازعات، وتحقيق التماسك الاجتماعي، والمصالحة، والتعاون المدني - العسكري، وتعزيز دور المرأة والشباب والزعماء التقليديين في بناء السلام. وجرى التواصل مع ٢١٦ ٥ شخصا (منهم ٣٢٠ امرأة) من جميع شرائح السكان.

٣٩ - وفي إطار المستوى الثاني، أي توفير الحماية من العنف المادي، وفرت البعثة الحماية المادية للمدنيين داخل مواقع الحماية التابعة لها وخارجها. وحتى ١٤ شباط/فبراير، كانت البعثة تستضيف مشردين داخليا مجموعهم ٥٢٨ ١٩٢ (٦١٦ ٩٦ من الذكور، و ٩١٢ ٩٥ من الإناث) في مواقعها لحماية

المدينين، على النحو التالي: ٤٥١ ٣٢ في جوبا (١٦ ٧٢٢ من الذكور و ١٥ ٦٧٩ من الإناث)؛ و ١٦٤ ٢ في بور (١٠٣٥ من الذكور و ١ ١٢٩ من الإناث)، و ١١٣ ٦٩٥ في بانيو (٥٧ ٠٢٦ من الذكور و ٥٦ ٦٦٩ من الإناث)؛ و ٢٩ ١٩٠ في ملكال (١٤ ٢٩٣ من الذكور و ١٤ ٨٩٧ من الإناث)، و ١٥ ٠٢٨ في واو (٧ ٤٩٠ من الذكور و ٧ ٥٣٨ من الإناث). ومن مجموع السكان الموجودين في مواقع الحماية التابعة للبعثة، ٦٠ ٩٩٨ كانت تتراوح أعمارهم بين صفر و ٤ سنوات، و ٩٥ ٧٢٤ كانت تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة، و ٣٢ ٧٤٩ كانت تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٩ سنة، و ٣٠ ٥٩ كانت أعمارهم تتجاوز ٦٠ سنة. وداخل مواقع الحماية التابعة للبعثة وحولها، أجرت البعثة دوريات لجمع الخطب، وكانت حاضرة، في حدود القدرات المتاحة، في المناسبات المجتمعية. وواصلت البعثة كفالة الطابع المدني لمواقع الحماية بالتشديد على مسؤولية قادة المجتمعات المحلية في الحد من الإجرام داخل المواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل وقوع ما مجموعه ٢٨٧ حادثاً إجرامياً وأمنياً في مواقع الحماية في واو (٨٦)، وبانتيو (٧٨)، وجوبا (٥٠)، وملكال (٢٨)، وبور (١٨). وكانت الجرائم الأكثر شيوعاً هي الاعتداء والسرقة والسطو والعنف المنزلي وغيرها من أشكال العنف الجنساني، والاشتباك، وإلحاق الأضرار بممتلكات الأمم المتحدة. وواصلت البعثة عمليات المحاصرة والبحث والحجز، فصادرت أصنافاً مثل الأسلحة والذخيرة والمخدرات غير المشروعة وممتلكات الأمم المتحدة المسروقة. ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام البعثة في عمليات التفتيش عن الأسلحة في مواقع الحماية في بانتيو وجوبا وملكال وواو. واعتُقل ١٦٢ شخصاً في المجموع اشتبه في تورطهم في حوادث أمنية خطيرة في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال. وأُحالت البعثة ٧٠ حالة إلى السلطات الوطنية للتحقيق فيها ومقاضاة الجناة. وفي الفترة من ١١ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ومن ٢١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني إلى السلطات الوطنية من أجل إنشاء محكمة متنقلة لمقاضاة ٢٧ شخصاً متهمين بارتكاب جرائم خطيرة في موقع الحماية الموجود في بانتيو. وصدرت إدانات وأحكام بالسجن في حق ١٤ متهماً في المجموع مدد تتراوح بين ٥ أشهر و ٢٢ سنة. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٢ شباط/فبراير، قدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني إلى السلطات الوطنية لإنشاء محكمة متنقلة لمقاضاة أربعة أفراد متهمين بارتكاب جرائم خطيرة في موقع الحماية الموجود في ملكال.

٤٠ - وخارج مواقع حماية المدنيين، واصلت البعثة التركيز على ردع العنف ضد المدنيين والحد منه في جميع أنحاء الإقليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خُطط لما مجموعه ٤٧٠ ١٠ دورية (قصيرة وطويلة المدة وجوية متنقلة ونهرية وراجلة) وأُجريت، بما في ذلك ١٣٥ دورية لدعم آلية الرصد والتحقق.

٤١ - وفي إطار المستوى الثالث، أي تهيئة بيئة توفر الحماية، واصلت البعثة الدعوة إلى تولي السلطات الوطنية المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين. وما زالت العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الدولة التزاماتها هي ضعف مؤسسات الحكومة وسيادة القانون، وانعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار الأسلحة النارية الذي يتفاقم بفعل النزاع الطويل الأمد ويساهم في ارتفاع معدلات الإجرام. ودعمت البعثة أنشطة بناء الثقة والطمأنينة من خلال الزيارات المجتمعية والاجتماعات والتفاعل المنتظم مع المجتمعات المحلية. ونظمت البعثة حلقات عمل استهدفت ٢ ٢٨٩ من أفراد المجتمعات (١ ٢٢٨ رجلاً و ٨٢٩ امرأة و ٢٣٢ طفلاً) و ٤٧٣ ممثلاً لوكالات إنفاذ القانون (٣٣٨ رجلاً و ١٣٥ امرأة) بشأن حفارة المجتمعات المحلية، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الإنسان، والتوعية الأمنية العامة.

٤٢ - ووفرت البعثة أنشطة بناء القدرة والتوعية في مجال حماية الطفل لفائدة ١ ٦٨٩ مشاركاً (٨٥٩ من الذكور و ٨٣٠ من الإناث)، بما يشمل ٢٣٥ فرداً من أفراد قوات الأمن الحكومية (٢٠٩ من

الذكور و ٢٦ من الإناث)، وعناصر فاعلة محلية في مجال حماية الطفل وأعضاء في المجتمع المحلي، وأنشطة تعميم مراعاة حماية الطفل لفائدة ٢٧٥ من أفراد البعثة (٢٣٢ من الذكور و ٤٣ من الإناث). وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى الدولة من أجل التصدي للاعتقال المطول والتعسفي. وأسفرت فرقة عمل شكلت في سجن جوبا المركزي من أجل التعجيل بالبت في القضايا ذات الأولوية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالأحداث والأشخاص رهن الحبس الاحتياطي منذ فترات طويلة، عن الإفراج عن ٤٧ شخصا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣ - وواصلت البعثة العمل مع الشركاء من أجل تعزيز العودة وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد. وفي ولاية أعالي النيل، شرعت البعثة في استراتيجيتها للعودة في ملاوك التي شملت تيسير قيام المشردين داخلياً بزيارة تفقدية إلى تونجا لتقييم ظروف العودة، وإنشاء فريق عامل لمعالجة المسائل المتصلة بالإسكان والأراضي والملكية. ودعمت البعثة السلطات المحلية في وضع خطط عمل لعودة المشردين داخلياً إلى مختلف أجزاء ولايات غرب بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل وجونقلي ووسط الاستوائية. وساعدت البعثة الحكومة في بدء حملة تنظيف في مناطق العودة من أجل إشراك المجتمعات المحلية. وشرعت البعثة أيضاً في تنفيذ أنشطة برنامجية على صعيد البلد لتوعية المشردين داخلياً، والمجتمعات المضيفة، والعناصر الفاعلة المسلحة، وسلطات الدولة، والزعماء التقليديين بمسؤولياتهم عن ضمان استدامة عودة المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم. فعلى سبيل المثال، يسرت البعثة وشركاؤها العودة الطوعية لـ ٤٧ من المشردين داخلياً من موقع حماية المدنيين في بور إلى فنجاك الجديدة. وفي ولاية غرب الاستوائية، عملت البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنسيق بدء الشراكة من أجل القدرة الصمود والإنعاش بغية ضمان استدامة عودة المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم.

٤٤ - وحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنباء تفيد بوقوع ستة حوادث ناجمة عن مخاطر المتفجرات في جونقلي والوحدة، وطهرت حقل ألغام وأزالته أكثر من ٤٠٠ لغم مضاد للأفراد بالقرب من مدرسة في لوبونوك في وسط الاستوائية. وبناء على طلب من البعثة، قامت الدائرة بمسح وتطهير الطرق الرابطة بين واو وبيسيلية ومبورو من الألغام، ومدرجي مطاري بور وبيبور وموقع قاعدة العمليات المؤقتة في كودوك.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة ١٣١ حادثاً متصلاً بالنزاع أثر تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان والحماية، وأسفر عن وفاة ٢٥٥ شخصا على الأقل وإصابة ٢٩٩ آخرين. وشملت هذه الحوادث قتل المدنيين وجرحهم، والاختطاف، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتشريد القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. ومن هذه الحوادث، تُسبب ٣٩ حادثاً إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وتُسبب ٨ حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني، وتُسبب ٧ حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، وتُسبب ٥ حوادث إلى جهاز الأمن الوطني، وتُسبب ٤ حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق، وتُسبب حادثان إلى الحركة الوطنية من أجل التغيير في جنوب السودان، وتُسبب ٧٩ حادثاً إلى جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك الميليشيات المجتمعية.

٤٦ - وزادت بحدة أعمال العنف التي شاركت فيها الميليشيات المجتمعية في كانون الأول/ديسمبر. فقد ورد أن سلسلة من الهجمات في ولايتي واراب والوحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير أسفرت عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً، العديد منهم نساء وأطفال. وعموماً، وثقت البعثة ٤٤ حادث عنف شاركت فيها ميليشيات مجتمعية، وأسفرت عن وقوع خسائر بلغ مجموعها ٥٤٣ (٣٠٣ حالات وفاة و ٢٤٠ جريحاً). ووقعت هذه الحوادث في ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة وواراب، وشكلت أكثر من ٨٠ في المائة من الوفيات والإصابات التي جرى التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٧ - وشكل مصدر قلق تصاعد التوتر بين القوات الحكومية والقوات غير الموقعة مثل جبهة الخلاص الوطني وحركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير في ولاية وسط الاستوائية. ووثقت البعثة ٣٤ حادثاً شملت ١٠٥ ضحايا على الأقل (٢٨ قتيلاً و ١٣ جريحاً و ٥٠ مختطفاً و ١٤ ضحية من ضحايا للعنف الجنسي) في سياق عمليات عسكرية جرت بين القوات الحكومية وهذه الجماعات.

٤٨ - وظلت القيود المفروضة على الوصول تعوق قدرة البعثة على رصد الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها: فقد مُنعت الأفرقة المعنية بحقوق الإنسان من الوصول إلى وجهاتها في ثماني حالات في وسط الاستوائية وجونقلي وشمال بحر الغزال، ويُعزى ذلك إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومصلحة السجون في جنوب السودان، مما حال دون التحقيق في عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٩ - وواصلت البعثة جهود الدعوة فيما يتعلق بالانتهاكات التي قيل إن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان ارتكبها في غرب الاستوائية، على نحو ما جرى توثيقه في تقرير عام مشترك صدر عن البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة بقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل الدعوة إلى الإفراج عن حوالي ٩٠٠ من المدنيين المختطفين. وقد نفى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أي تورط في عمليات الاختطاف هذه ولكنه أكد من جديد عزمه على فتح تحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير. وفي ٣ شباط/فبراير، أصدر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أمراً يحظر على قواته ارتكاب أعمال العنف الجنسي ويبين مسؤولية القادة عن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأشار هذا الأمر أيضاً إلى أن الجناة سيُحاسَبون على أفعالهم.

٥٠ - وواصلت البعثة رصد ممارسة الحريات الأساسية التي لا ترتبط مباشرة بالنزاع. وظل تضاعف الحيز المتاح لحرية التعبير مبعث قلق، حيث وردت انباء من المجتمع المدني وجهات فاعلة في وسائط الإعلام عما يقوم به مسؤولو الدولة من تهريب وتدخل في الشؤون في ولايات البحيرات والوحدة ووسط الاستوائية وغرب بحر الغزال. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، افتتحت محكمة عسكرية عامة استثنائية أنشئت لمحاكمة أفراد قوات الأمن المتهمين بالقتل والسطو المسلح.

٥١ - ووثقت البعثة إعدام سنة رجال في جوبا في الفترة من ٨ إلى ١٤ شباط/فبراير، وهذا يمثل زيادة ملحوظة. وتشير الأرقام الرسمية التي قدمتها الحكومة إلى أنه، حتى ٤ كانون الثاني/يناير، كان هناك ٣٨٧ سجيناً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في حقهم، بينهم ٨ نساء واثنان من الأحداث على الأقل.

وظل استخدام جنوب السودان لعقوبة الإعدام مصدر قلق شديد، بالنظر إلى محدودية قدرة نظام القضاء الوطني على الامتثال التام للمعايير الدنيا للإجراءات القانونية الواجبة والمحكمة العادلة. وواصلت البعثة الدعوة إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام.

٥٢ - واستعرضت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ثماني تقييمات للمخاطر متعلقة بمشاريع سريعة الأثر تهدف إلى بناء و/أو إصلاح مرافق احتجاز من أجل جهاز الشرطة الوطنية ومصلحة السجون في جنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة بالتحقيق في ٥٤ حادثاً من حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تضرر منها ما لا يقل عن ٨٤ طفلاً (٥٦ فتى و ٢٨ فتاة)، منها ١٣ حالة تجنيد واستخدام تضرر منها ٣٣ طفلاً (٣٢ فتى و فتاة واحدة)، و ١١ حادث قتل وتشويه تضرر منها ٢٥ طفلاً (١٩ فتى و ٦ فتيات)، و ٦ حوادث اختطاف تضرر منها ٦ أطفال (٤ فتيان وفتاتان)، و ١٩ حادث اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي تضرر منها ٢٠ طفلاً (فتى واحد و ١٩ فتاة). وبالإضافة إلى ذلك، جرى التحقق من ٣ حوادث لهجمات على مدارس وحادثين لهجمات على مستشفيات تضرر منها حوالي ٣٢١ طفلاً (١٦٦ فتى و ١٥٥ فتاة). وتحققت فرقة العمل من حادثين من حوادث استخدام المدارس للأغراض العسكرية، تضرر منهما حوالي ٦٤٢ طفلاً (٣٣٢ فتى و ٣١٠ فتيات).

٥٤ - ونُسب في المجموع ٢٧ حادثاً من الحوادث المتحقق منها التي تضرر منها ٣٠ طفلاً (١٢ فتى و ١٨ فتاة) إلى وكالات تابعة للدولة، منها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (٢١)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (٤)، ونُسب حادث إلى كل من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق وجهاز الأمن الوطني. ونُسب ١١ حادثاً في المجموع تضرر منها ٢٦ طفلاً (٢٥ فتى و فتاة واحدة) إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لماشار، ونُسب ٤ حوادث تضرر منها ٨ أطفال (٣ فتيان و ٥ فتيات) إلى جبهة الخلاص الوطني، وقتل ١٤ طفلاً (١٣ فتى و فتاة واحدة) وشوهوا من جراء ذخائر غير منفجرة في ٥ حوادث جرى التحقق منها، وقتل ٣ أطفال (فتيان و فتاة) في تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لماشار في حادثين، ونُسب حادثان تضررت منهما فتاتان إلى أشخاص مسلحين مجهولي الهوية، ونُسب حادث تضرر منه صبي واحد إلى الحركة الديمقراطية الوطنية.

٥٥ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، دعمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الإفراج عن ١٠٦ أطفال (٧٩ فتى و ٢٧ فتاة) في يامبيو. ومن أصل الـ ١٠٦ أطفال، جرى الإفراج عن ٨٧ طفلاً (٦٦ فتى و ٢١ فتاة) من الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان و ١٩ طفلاً (١٣ فتى و ٦ فتيات) من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لماشار.

٥٦ - ودرست البعثة ٥٠٧ من موظفي الأمم المتحدة (٤٢٥ من الذكور و ٨٢ من الإناث) في مجال تعميم أنشطة حماية الطفل. وقدم التدريب أيضاً إلى ٢٢٨ من أفراد قوات الأمن الحكومية (منهم ٢٥ امرأة) و ٥٠ من أفراد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لماشار.

(منهم ٤ نساء)، وجرى في الوقت نفسه إشراك ٩٣٥ ١ من أفراد المجتمعات المحلية (٦١٢ من الذكور و ٣٢٣ من الإناث) في الأنشطة الرامية إلى توعية المجتمعات المحلية بمسائل حماية الطفل.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت الأنباء بوقوع ٤٤ حادثة عنف جنسي مرتبط بالنزاعات، مسّت ٩٣ ضحية (من بينهم ٣٤ طفلاً)، وذلك بشكل أساسي في ولاية الوحدة الشمالية. وقد ساهمت عدة عوامل في وقوع تلك الاعتداءات على النساء والفتيات في ولاية الوحدة الشمالية، وهي تحديداً وجود الميليشيات العرقية والمقاتلين على السواء في وضع "تأهب" في انتظار تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وانتشار الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي ارتكب في الماضي على نطاق واسع. وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في ولاية الوحدة الشمالية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يوثق حالات عنف جنسي ضد ١٣٤ امرأة وفتاة في بانتيو وحولها ارتكبتها مختلف أطراف النزاع المسلح.

٥٨ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قادت وزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية زيارة إلى بانتيو نظمتها لجنة وطنية للتحقيق في الادعاءات، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت نتائج إلى الحكومة خلّصت فيها إلى أن ادعاءات العنف الجنسي الواردة في بيان صحفي صادر عن 'منظمة أطباء بلا حدود' في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر "لا أساس لها من الصحة". وفي اليوم نفسه، أنشأ الرئيس لجنة أخرى ذات صلاحيات إضافية للتحقيق، وتتألف من ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى وجهاز الأمن الوطني ولجنة الإغاثة والتأهيل. وبحسب ما ورد، فقد اختتمت اللجنة تحقيقاتها ولكنها لم تنشر بعد ما توصلت إليه من نتائج.

٥٩ - وفي شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، قدمت بعثة الأمم المتحدة إلى جانب الضباط القادة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تدريباً مشتركاً لـ ٨٤ من كبار قادة قوات الشرطة الخاصة في بانتيو والرنك لرفع مستوى الوعي بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفي نهاية التدريب، وقّع القادة تعهداً خطياً بمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات داخل صفوف قواتهم.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٦٠ - واصلت البعثة تيسير أنشطة الإغاثة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاعات وعدم الاستقرار. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بدوريات للإغاثة الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي والاستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى والبحيرات وواراب، وذلك لدعم إيصال المساعدة أو حماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. ووفرت البعثة الحماية العسكرية لـ ٣٣٦ بعثة متكاملة، حيث مكّنت من الوصول إلى مناطق شديدة الخطر، و ١٠ مهام حماية عسكرية لفائدة قوافل ست منظمات غير حكومية؛ و ١٨ ٨٠٤ دوريات في مواقع الحماية والمناطق الخالية من الأسلحة ومرافقة المجتمعات المحلية للبحث عن الحطب والمياه. كما وفرت البعثة الحماية العسكرية لسبعة أشغال مكتملة وسبعة أشغال جارية من أصل ١٨ من أشغال صيانة طرق الإمداد الرئيسية المقرر إنجازها.

٦١ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح مهبط للطائرات في جونقلي وموقع لتوزيع الأغذية في ولاية الوحدة وأزالت الألغام عنهما، بناء على طلب من برنامج الأغذية العالمي، وبدأت عملياتها في باغاك بولاية الوحدة بناء على طلب من الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية. وأوفدت الدائرة ٢٦ فريقاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بمسح وفتح مساحة تبلغ ٨١٩ ٦٩٠ ٥ متراً مربعاً، وأزالت ٣٣٩٣ مادة متفجرة و ٤٠٢ ١٣٩ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة ودمرتها.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

٦٢ - واصل ممثلي الخاص بذل مساعيهم الحميدة دعماً لعملية السلام والتقى بكبار المسؤولين في الحكومة والمعارضة للدعوة إلى التقيد بوقف إطلاق النار الدائم والحفاظ على الزخم في عملية السلام. والتقت بعثة الأمم المتحدة أيضاً بسلطات الولايات والسلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني، وكذلك بممثلي المجتمع المحلي في مواقع الحماية، لإطلاعهم على التطورات الحاصلة في عملية السلام. وفي اتصالات منتظمة مع الأوساط الدبلوماسية في جوبا، شجعت البعثة على تنسيق الرسائل ودعم عملية السلام.

٦٣ - وشاركت البعثة مشاركة نشطة في اجتماعات آلية الرصد والتحقق وواصلت تقديم المساعدة اللوجستية لهذه الآلية، بما يشمل الحماية العسكرية والدعم الجوي والإيواء وحيز المكاتب وخدمات الدعم المعيشي في قواعد البعثة.

٦٤ - ونظراً لمركز المراقب الذي تتمتع به البعثة في مختلف آليات التنفيذ، فإنها عرضت بذل مساعيهم الحميدة وتقديم خبرتها التقنية إلى الأطراف، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأشرك ممثلي الخاص ونوابه آليتي الرقابة، اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق، وشجعوا الأطراف على إظهار الالتزام من خلال إحراز تقدم ملموس والالتزام بالأطر الزمنية للاتفاق.

٦٥ - وقدمت البعثة المشورة الفنية والمساعدة إلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وهيئات الرقابة المبينة في الاتفاق المنشط من أجل الإصلاح، مثل لجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان وديوان المراجعة القومي. كما ساعدت البعثة على نشر معلومات عن الاتفاق. وتواصلت البعثة استخدام اتصالات الوسائط المتعددة، بما فيها إذاعة مرايا، لتقديم آخر المستجدات عن عملية السلام.

هاء - المرأة والسلام والأمن

٦٦ - أشركت البعثة النساء في الأحزاب السياسية والبرلمان من خلال الاجتماعات التشاورية المنظمة على المستوى الوطني، ونظمت منتديات نسائية للسلام في كواجوك وجونقلي وجوبا وملكال وواو مع قادة المجتمع المدني. وأتاحت هذه المنتديات منابر للنساء لمناقشة التحديات والفرص المتاحة للمشاركة في عمليات السلام وتنفيذ أحكام الاتفاق المنشط التي تتناول الشؤون الجنسانية. ولا تزال المرأة إما غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل خطير في هيئات التنفيذ، ولا سيما في الآليات المتعلقة بالأمن، على الرغم من الحصة البالغة ٣٥ في المائة المنصوص عليها في الاتفاق.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

٦٧ - في ١٩ شباط/فبراير، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٦٧٢ ٢ موظفاً، منهم ٩٠١ موظفاً دولياً (٢٤٥ امرأة، أو ٢٧ في المائة)، و ٣٧٨ ١ موظفاً وطنياً (١٩٥ امرأة، أو ١٤ في المائة)، و ٣٩٣ من متطوعي الأمم المتحدة (١٤٣ امرأة، أو ٣٦ في المائة).

٦٨ - وبلغ قوام الشرطة ١٨٧٠ فرداً (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ ٢١٠١ ضابطاً)، منهم ٦٣٩ من ضباط الشرطة (١٩٤ امرأة، أو ٣٠ في المائة)، و ١١٦٥ جندياً في وحدات الشرطة المشكلة (٢٣١ امرأة، أو ٢٠ في المائة). وبلغ قوام ضباط الإصلاحات ٦٦ ضابطاً (١٤ امرأة، أو ٢١ في المائة).

٦٩ - ومن بين عدد الجنود المأذون به والبالغ ١٧٠٠٠ فرد، بما في ذلك ما يصل إلى ٤٠٠٠ فرد لقوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ٩٠٠ ١٤ فرداً عسكرياً: ٢١٤ من ضباط الاتصال العسكريين (٢٤ امرأة، أو ١١ في المائة)، و ٤٠٨ من ضباط الأركان العسكريين (٥٩ امرأة، أو ١٤ في المائة)، و ٢٧٨ ١٤ من أفراد الوحدات العسكرية (٤٩٢ امرأة، أو ٣ في المائة). وقد تم حتى الآن تأهيل ٢١٠ ٢ من أفراد قوة الحماية الإقليمية، من بينهم ٣٢ من عنصر المقر البالغ عدد أفراد ٣٨. وقد نُشر كامل القوام التكميلي لوحدي الهندسة البنغلاديشية والتايلندية، وسرية التأهب العالي النيبالية، وكتيبي المشاة الإثيوبية والرواندية، والمستشفى الفييتنامي من المستوى الثاني.

٧٠ - وعملت البعثة بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري؛ فقد قامت البعثة وشركاؤها بتنفيذ آليات الشكاوى المجتمعية في ١١ موقعاً، على أن يجري إنشاء ٧ مواقع أخرى، بدعم من منسّقين من وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. واستضافت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مناسبة (يوم التأمل في مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين) في جوبا خلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني التي حضرها ما يزيد على ٢٥٠٠ مشارك، من بينهم مشاركون من الحكومة وزعماء دينيون وآخرون من جماعات نسوية وشبابية. وقدمت البعثة التدريب إلى ٧٧ من الضباط المدربين و ٣٦ محققاً وطنياً في العناصر النظامية التابعة للبعثة. ولقن الضباط المدربون في ما بعد المعارف المكتسبة منه التدريب إلى ٩٧٧ ٣ ضابطاً آخر. ويجري الآن استعراض شامل على صعيد المنظومة لسبل مواجهة خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٧١ - وأوصت دراسة القدرات العسكرية والشرطية المشتركة التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بمجموعة من التدابير لزيادة فعالية العناصر النظامية دعماً لتنفيذ مهمة الحماية الموكلة إلى البعثة. وشملت تلك التدابير زيادة قدرة العنصر العسكري على التوقع، وتحسين دفاعات محيط مواقع حماية المدنيين، وتسليم المهام الأمنية الثابتة إلى وحدات الشرطة في موقع حماية المدنيين في بلدة واو، وزيادة استخدام التكنولوجيا لتحسين أمن قواعد الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين. ويوجد معظم هذه التوصيات في طور التنفيذ.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٢٠ حادثة تشكل انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ ٥١ حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن المسؤولين الحكوميين قد فسروا الأمر الرئاسي الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر والذي يمنع الإعفاءات الضريبية عن الواردات التجارية على أنه ينطبق أيضاً على جميع شحنات البعثة والكف عن الموافقة على الإعفاءات الضريبية المتعلقة بشحنات البعثة وبضائعها باستثناء الحخصص الغذائية. ونتيجة لذلك، مُنعت الإمدادات اللازمة عن البعثة، كما مُنعت المعدات المملوكة للوحدات والمملوكة للأمم المتحدة من دخول البلد عند نقطة نيمولي الحدودية. ونتيجة لذلك، تعتمد البعثة حالياً على احتياطاتها الاستراتيجية من الوقود. والمناقشات جارية مع الحكومة لحل هذه المشكلة.

٧٣ - وسجلت البعثة أربعة حوادث تتعلق بالقيود المفروضة على التنقل أثرت على عمليات البعثة وتُسببت إلى الحكومة. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، مُنعت دورية تابعة للبعثة من التنقل من جوبا إلى ياي عند نقطة تفتيش تتولاها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على بعد ١٧ كيلومتراً تقريباً من جوبا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مُنعت دورية تابعة للبعثة من التنقل من ياي إلى ما يسمى مخيم الجزيرة عند نقطة تفتيش تتولاها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على بعد ٤ كيلومترات من بلدة ياي. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، منع جنود من جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دورية تابعة للبعثة من التنقل من جوبا إلى منطقة غوروم عند نقطة تفتيش جسر لوري على بعد ٢١ كيلومتراً من جوبا. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أوقف جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دورية تابعة للبعثة من التنقل من جوبا إلى بونغو عند نقطة تفتيش تبعد بمسافة ٦ كيلومترات عن جوبا على الطريق الرابطة بين جوبا ولاينيا.

٧٤ - ووثقت البعثة ثلاث حالات جديدة لاعتقال واحتجاز موظفي البعثة من قبل موظفين حكوميين، لم تخبر الحكومة البعثة رسمياً بها ولم تبلغ البعثة بأي دعوى قضائية رُفعت ضدهم. ولا يزال مكان وجود اثنين من الموظفين تم القبض عليهما في عام ٢٠١٤ مجهولاً. ولم تتمكن الحكومة البعثة من الوصول إلى الموظفين أو تقديم معلومات عن حالتهم، على الرغم من الطلبات المتكررة بذلك.

٧٥ - واستمرت انتهاكات الالتزام بتسهيل دخول البعثة والأفراد المرتبطين بها إلى جنوب السودان. ولا يزال الضباط العسكريون المنتشرون في البعثة يعانون من تأخيرات مطولة في تأمين تأشيرات الدخول إلى جنوب السودان بسبب إجراءات مرهقة تفرضها الحكومة على الأفراد العسكريين التابعين للبعثة، مما يؤثر سلباً على إطلاق سراح الأفراد العسكريين وتناوبهم ونشرهم في الوقت المناسب.

٧٦ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سُجل وقوع حادث لتدخل جبهة الخلاص الوطني في أنشطة البعثة في ولاية وسط الاستوائية، مما أدى إلى تعطيل دورية تابعة للبعثة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، وفي ولاية أعالي النيل، توقف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن منح ضمانات السلامة الجوية لدوريات البعثة ورحلاتها إلى مايووت، وذلك على ما يبدو كرد فعل على تسليم البعثة قاعدة الناصر للوجستيات إلى الحكومة. ونتيجة لذلك، اضطرت البعثة إلى إلغاء جميع الرحلات

الجوية والدوريات المقررة إلى المنطقة المعنية بسبب المخاطر المرتبطة بالسفر جواً إلى المنطقة بدون ضمانات سلامة الطيران.

٧٧ - وواصلت البعثة تعزيز تنفيذ تدابير السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للتقيد بإجراءات إدارة المخاطر الأمنية المعتمدة من قبل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٠/٧٢، مبلغ ٤٠٠ ٩٦٠ ١٢٤ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٧٩ - وحتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغت المساهمات غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٣٦٣,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٣ ٦٨٨,١ مليون دولار.

٨٠ - وسُددت تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٨١ - بعد تجاوز منتصف فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، ما زال تنفيذ المهام يواجه تأخيرات بينما لا تزال الجداول الزمنية والمعايير التي ينص عليها الاتفاق المنشط غير مستوفاة إلى حد كبير. لكن بالرغم من ذلك، فقد تمخض بعض الزخم الإيجابي عن عودة زعماء كبار من المعارضة إلى جوبا للمشاركة في مختلف المؤسسات والآليات المنشأة بموجب الاتفاق، وهو أمر أساسي لبث جو من الثقة. وأنا أحيي الأطراف على بدء إجراءات بناء الاطمئنان والثقة والتزامها بالعمل بروح من التعاون.

٨٢ - ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فالمعايير الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق والواجب استيفؤها قبل نهاية فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، تشمل ما يلي: (أ) إسكات دوي المدافع، والتوصل إلى اتفاق بشأن رؤية مستقبلية لقطاع الأمن، ووضع ترتيبات أمنية انتقالية لإيجاد الثقة بين الأطراف، وتمكين المعارضة من العودة إلى جوبا؛ (ب) واعتماد مشروع قانون التعديل الدستوري الذي ينص على دمج الاتفاق في الدستور الانتقالي؛ (ج) وتشكيل الحكومة الانتقالية التي تفي بحصة تمثيل المرأة والمعارضة المتفق عليها؛ (د) وإنجاز عمل لجنة الحدود المستقلة. ويتعين على الأطراف تعزيز مشاركتها في معالجة المسائل المتبقية بشكل كامل وبنية حسنة والتأكد من شمولية هذه العملية. وأنا أثني على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعمها الأطراف في اتخاذ هذه الخطوات الأولية، وأحث على تعيين رئيس جديد للجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها لتوجيه الأعمال التحضيرية الحاسمة للمرحلة الانتقالية.

٨٣ - ومما سَرَّني الحفاظ على وقف إطلاق النار الدائم إلى حد كبير وانخفاض مستوى العنف بين الأطراف الموقعة. ومع ذلك، فإن الاشتباكات المتقطعة مستمرة، مما يدل على أن الوضع لا يزال هشاً. لذا لا بد من بذل جهود متضافرة على جميع المستويات لتعزيز الوعي بمضمون الاتفاق المنشط وقبوله من قبل المجتمعات المحلية. وما زال العنف الذي يمارس بين الأطراف والجماعات غير الموقعة والعنف القبلي

والنشاط الإجرامي كلها أعمالاً تضر بالسكان المدنيين عموماً، والنساء والفتيات بوجه خاص. وما زلت أشعر بقلق عميق من مستويات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي لا يمكن القبول بها، والتي تُعتبر حالات الاغتصاب التي وقعت مؤخراً في منطقة بانتيو بمثابة تذكير صارخ بها. وإني أهيب بالحكومة ألا تدخر جهداً لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، وأن تتخذ إجراءات معززة لحماية المدنيين، وأن تقلل بحزم من مستويات العنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداءات الخطيرة الموجهة ضد النساء والفتيات.

٨٤ - وما فتئت الحالة الإنسانية في البلد تبعث على القلق الشديد وهي نتيجة مباشرة للنزاع. ولم تُترجم بعدُ المكاسب في إطار الاتفاق المنشط إلى تحسّن الوضع الإنساني. فكما ذكر أعلاه، لا يزال ما مجموعه ١,٨٧ مليون شخص نازحين داخلياً و ٢,٢٧ مليون نازحين إلى البلدان المجاورة. ولا يزال حوالي ٤,٤ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ومن الأمور التي لا يمكن القبول بها الاعتداءات على العاملين في مجال الإغاثة الإنساني والمخاطر التي يتعرضون لها والعواقب التي تخلقها أطراف النزاع. لذلك يتعين على جميع الأطراف، لا سيما الحكومة، أن تعمل من أجل تهيئة بيئة أكثر أمناً وأكثر ملاءمة للعاملين في مجال الإغاثة الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم المساعدة إلى أشد الناس ضعفاً.

٨٥ - وتقع مسؤولية الحفاظ على الزخم في تنفيذ الاتفاق المنشط على عاتق الأطراف في جنوب السودان وحدها. وأنا أشجع جميع أصحاب المصلحة على صوغ رؤية مستدامة طويلة الأجل لإصلاح قطاع الأمن والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية. وباتّضاح معالم تنفيذ الاتفاق، تظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم الخبرة الاستشارية التقنية المستمرة، بناءً على طلب من الأطراف وبتكليف من مجلس الأمن.

٨٦ - وبعثة الأمم المتحدة مستعدة أيضاً لمواصلة تعميق عملها مع آليات التنفيذ والرقابة، مثل الفريق العامل الأمني التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ومجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، لدعم تنفيذ العمليات الرئيسية. وستُسعف المساعدة التي تقدّمها البعثة لآليات التقارب المحلية وأنشطة الحد من العنف القبلي، بما في ذلك الاتصال بالجماعات المسلحة غير الموقعة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري واستخدام القدرات المخصصة الداخلية، في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق المنشط. وتسعى البعثة أيضاً إلى توسيع نطاق أنشطتها للتوعية ببناء السلام لتشمل المجتمعات التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لتيسير جني ثمار السلام والعودة الطوعية وإعادة الإدماج. ولن يقلّ عن ذلك أهمية التركيز المستمر على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وبذل الجهود لمحاسبة الجناة، ودعم جهود تقصي الحقيقة والمصالحة ونشر رسائل السلام.

٨٧ - وأنا أعتقد أن الاتفاق المنشط حالياً هو الخيار الأفضل والوحيد للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، فإن الحوار وجهود تقصي الحقيقة والمصالحة والمساءلة من أجل كسر دائرة العنف، هي عناصر ضرورية لإحلال سلام دائم. ويمكن للحوار الوطني أن يكمل تنفيذ الاتفاق إذا أفلح في إشراك جماعات المعارضة بطريقة شاملة ومجدية. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه الجهود، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

٨٨ - وأشجع الأطراف بشدة على أن تعالج على وجه السرعة مسألة عدم مشاركة المرأة في هيئات تنفيذ الاتفاق المنشط. وقد ثبت أن إشراك المرأة المهادف في عمليات السلام يؤدي إلى إحلال سلام واستقرار دائمين. ومع أن جنوب السودان يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الاتفاق، فإنه يتعين على

المجتمع الدولي تقييم الوضع والنظر في اتخاذ تدابير لتشجيع الأطراف على الحفاظ على التركيز على إحراز تقدم للتخفيف من الانتكاسات.

٨٩ - وعلى مجلس الأمن أن ينظر في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في شهر آذار/مارس. وبينما تظل الدعامات الأربع للولاية صالحة، فإنني أقترح تجديد الولاية لمدة سنة واحدة وتعزيزها للسماح للبعثة بدعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام بطريقة تتسم بالخفة والمرونة، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الفنية من أجل أولويات بناء السلام. وفي ما يتعلق بطلب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي أيده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والداعي إلى تنقيح ولاية وتشكيل قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة، أشيد مرة أخرى ببلدان المنطقة على جهودها والتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط. وإنني على استعداد لأن أقدم إلى مجلس الأمن تقييماً للاحتياجات والتوصيات المناسبة بشأن التعديلات المحتملة لولاية البعثة، بمجرد التوصل إلى اتفاق أممي، مما يسمح بوضع تعريف دقيق للمهام التي يمكن أن تؤديها البعثة لدعم تنفيذها، رهناً بموافقة الأطراف.

٩٠ - وسيلزم النظر في هذه المهام الإضافية في ضوء القدرات الحالية للبعثة ومع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة المطلقة للإبقاء على وظائف الحماية التي تقوم بها البعثة، التي لا تزال ضرورية في البيئة السائدة. وبعد ذلك، سيطلب من البلدان المساهمة بقوات أن تُسهّم بالقدرات المطلوبة إذا لزم الأمر، بما يتماشى مع أفضل ممارسات حفظ السلام المتعلقة بالفرز وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، والنزاهة السياسية، والتأهب والتدريب الكافيين. وعلاوة على ذلك، واستجابة للاتجاه الإيجابي المتزايد للعائدين إلى جميع أرجاء جنوب السودان، أقترح تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للسماح لها بتقديم دعم أفضل لهؤلاء العائدين - يتجاوز أولئك الذين يعيشون حالياً في مواقع الحماية التابعة للبعثة - بطريقة طوعية وكرامة وللمساعدة على جعل عمليات العودة آمنة ومستدامة.

٩١ - وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذين يعملون بشجاعة، تحت قيادة ممثلي الخاص، ديفيد شيرر، من أجل حماية المدنيين في حالات الضعف، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام. وأشكر بوجه خاص البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وموظفي الإصلاحات التي وفرت أفراداً نظاميين وأصولاً للبعثة تشتد الحاجة إليهم. وأثني كذلك على فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على شجاعتهم وتضحياتهم الهائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظروف غالباً ما تكون شاقة وخطرة. وأخيراً، أود أن أنوه إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل ويس، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، على قيادة عملية تحقيق السلام إلى الأمام.

